

# حوليات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

المجلد التاسع عشر - 1972

## حزب الفلاح الإشتراكي 1938 - 1952<sup>1</sup>

دكتور/ رعوف عباس حامد، كلية الآداب - جامعة القاهرة

لعل أبرز ما إمتازت به الحياة الحزبية في مصر - منذ إعلان دستور 1923 حتى أواخر الثلاثينات - ظهور أحزاب سياسية مختلفة أدت إلى تقننت وحدة البلاد السياسية وهبوط العمل الوطني من مستوى النضال الثوري الذي يبلغ ذورته في ثورة 1919 إلى محاولة الوصول إلى تحديد للعلاقات بين مصر وإنجلترا - عن طريق المفاوضات - يحقق للبلاد مضمونا إستقلاليا يدعم ذلك الإستقلال الشكلي الذي حصلت عليه البلاد في تصريح 28 فبراير 1922 كما شغلت تلك الأحزاب السياسية بمشكلة النضال الدستوري وتباينت مواقفها بين مناصر لطغيان القصر حيناً ومناوئء له حيناً آخر وإنشغالها عن تحقيق الأهداف الوطنية بالصراع على الحكم وأدى هذا الصراع إلى إنصرافها عن وضع برامج إصلاحية تعالج المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي نجمت عن سوء توزيع الثروة وعلو شأن الإحتكارات الرأسمالية في البلاد فلم تهتم بإيجاد حلول جذرية لمشاكل الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال وهو أمر طبيعي إذا علمنا أن ألوية قيادة تلك الأحزاب كانت معقودة للبرجوازية الوطنية.

ولقد أدى إغفال الإهتمام بمشاكل الطبقة الكادحة إلى قيام محاولات لتأسيس هيئات سياسية تضمنت برامجها أسسا لحل هذه المشاكل ويأتي في مقدمة هذه الهيئات "الحزب الإشتراكي" الذي تأسس في العشرينات الأولى من هذا القرن وتضمن برنامجه تصورا لحل هذه المشاكل إزداد وضوحا في البرنامج الذي أعلنه الحزب بعد تحويله إلى حزب شيوعي ولكنه أتاح للبرجوازية الوطنية فرصة تصنيفية بتغليبها قضية الصراع الطبقي على قضية التحرر الوطني مما نفر الجماهير منه وعجل بإصطدامه بالوفد الذي كان يتولى قيادة الجماهير<sup>2</sup>.

وفي أواخر العشرينات ظهرت محاولة لتأسيس حزب للفلاح حزب للإسماعيل مظهر - صاحب مجلة العصور - مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري إلى تأسيس حزب الفلاح المصري ونشر فكرة المشروع على صفحات مجلته<sup>3</sup> على شكل مذكرة مطولة تحدث فيها عن مبررات قيام حزب الفلاح وضمنها مشروع برنامج الحزب وإقترح أن يتولى الوفد تأسيس هذا الحزب فتكون رئاسته الدائمة لرئيس الوفد المصري وأن يتولى صاحب الإقتراح سكرتاريته العامة مدى الحياة وأن تؤسس جريدة باسم (الفلاح) تنطق بلسان الحزب، ويبدو أن الفكرة لم ترق للوفد فلم يعرها إلتفاتا لأننا لم نعثر على ذكر للمشروع بعد ذلك ولم يسفر عن تأسيس حزب للفلاح وهو أمر طبيعي فقد كان الوفد - كدأبه - لا يقبل السماح بقيام حزب سياسي غيره كما كان يصرف جهوده للقضية الوطنية ولم يلق بالا إلى المشاكل الإجتماعية والإقتصادية إلا ماكان منها ملحا فيسعى حينئذ إلى محاولة تخفيف حدتها دون أن يحاول إستئصال شأفتها.

وشهدت الثلاثينات الأولى محاولة لتأسيس حزب للعمال ولكنها كانت مناورة سياسية رمى من ورائها النبيل عباس حليم - مؤسس الحزب - إلى خلق ثقل سياسي يستند إليه في تحقيق أطماعه السياسية ورغم أن برنامج هذا الحزب تضمن تصورا لحل المشاكل الاقتصادية والإجتماعية غير أنه لم تتوفر لديه نية بذل جهود عملية في هذا الصدد إذ سرعان ما أوقف الحزب نشاطه بعد ستة أسابيع من تأسيسه حين حقق مؤسسه هدفه بالوصول إلى تفاهم مع قيادة الوفد<sup>4</sup>.

ولكن حركة حزب الفلاح الإشتراكي التي بدأت في أواخر عام 1938 كانت أكثر إستمرارا وسندرس فيما يلي ظروف قيام هذا الحزب وتطوره التنظيمي ودوره في الحركة الوطنية وصولا إلى تقييم لتلك التجربة من شتى جوانبها.

\*\*\*

وترجع أصول هذا الحزب إلى موجة الإعجاب التي شملت فريفاً من الشباب المصري - وخاصة طلبة الجامعة - بالجانب اليراق من المبادئ الفاشية والنازية من حيث كونها دعوة للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي ومن ثم شهد مطلع الثلاثينات إتجاه بعض الشباب إلى الإشتغال بحركة الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي وهيأت لهم الظروف والسياسة فرصة تحقيق

<sup>1</sup> يدين هذا البحث بالفضل للإستاذ أحمد كامل قطب المحامي الذي تفضل مشكورا فأذن لي بالإطلاع على وثائق وأوراق حزب الفلاح الإشتراكي وهي عبارة عن بعض السجلات الخاصة بمركز الحزب بالقاهرة وملفات الفروع والشعب وإستطعت أن أستخرج من تلك الوثائق والأوراق مادة البحث.. كما أتاح لي سيادته الجلوس إليه جلسات طويلة لمحاولة الوقوف على ما كان غامضا بالنسبة لي من بين الأوراق والوثائق فإلى سيادته أقدم الشكر والعرفان.

<sup>2</sup> محمد أنيس: ثورة 1919 وحزب العمال البريطاني، مجلة الهلال أكتوبر 1964، ص 22-25.

<sup>3</sup> العصور، مجلة شهرية، أكتوبر 1929.

<sup>4</sup> إنظر: رعوف عباس، الحركة العمالية في مصر 1899-1952، دار الكاتب العربي، القاهرة 1968.

بعض النجاح في هذا الصدد. فقد أقدمت حكومة إسماعيل صدقي " 1930 " على إلغاء دستور 1913 وإعلان دستور وقانون إنتخاب جديدين بنقصان من الحقوق السياسية للأمة. وتبع ذلك دخول الأحزاب في صراع مرير مع حكومة صدقي من أجل الدستور وانصرافها عن القضية الوطنية وعن حل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي إزدادت تفاقمها نتيجة للآزمة الإقتصادية العنيفة التي عانت منها مصر وغيرها من دول العالم في تلك الحقبة مما دفع بعض الشباب إلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية والإنصراف إلى الإشتغال بالإصلاح الإجتماعي وشجعتهم الحكومة على ذلك لتصرفهم عن تأييد الوفد الذي كان يترجم المعارضة.

ومن ثم كان تأسيس أولئك الشباب لجمعية "مشروع القرش" و "جمعية الطلبة لنشر الثقافة". فبينما رأى أعضاء الجمعية الأولى أن علة تأخر مصر تكمن في تخلفها عن الأخذ بالصناعة ومن ثم طفقوا يجمعون التبرعات من مواطنيهم لإقامة مشاريع صناعية تتيح للبلاد فرصة الإستغناء عن البضائع الأجنبية كخطوة أولى في سبيل التخلص من السيطرة الأجنبية<sup>5</sup> وجد أشياء الجمعية الثانية أن علة تأخر البلاد عن ركب التقدم تكمن في سيطرة الأمية والجهل على الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة، ومن ثم رأوا أن يأخو بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم. وقد قدر لهؤلاء الشباب أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التي أدت في النهاية إلى تأسيس حزب الفلاح.

فقد قام ليف من طلبة الجامعة والمدارس العليا بتأسيس "جمعية الطلبة لنشر الثقافة" في مطلع عام 1933 لتوجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات والمناظرات في الأندية والجمعيات العامة وتنظيم الرحلات وإستغلال العطلة الصيفية في العمل على محو الأمية بين صفوف الفلاحين في الريف وذلك بإقامة لجان في القرى وفي الأحياء الشعبية والمدن تضم الطلبة المتطوعين الذين يقومون بتعليم القراءة والكتابة لمواطنيهم كما يلقون عليهم محاضرات ذات أسلوب مبسط عن الصحة وطرق الوقاية من الأمراض وأساليب الحياة المثلى الإقتصادية والإجتماعية من حيث إرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بها من جمعيات تعاونية وطريقة تنظيم منازلهم وحياتهم اليومية، كذلك إلقاء دروس في تاريخ مصر وحضارتها القديمة لإطلاع الفلاحين على عظمة مصر ومجدها الغابر وكان شعار هذه الجمعية أن من هدمركنا واحداً من أركان الجهالة فقد شيدركنا ميتاً من أركان الوطن<sup>6</sup>.

ووضعت الجمعية قانوناً أساسياً نصت فيه على أنها لا تتعرض للمسائل السياسية أو الدينية وأن غرضها ثقافي علمي بحث كما وضعت لنفسها إطاراً تنظيمياً في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة المصرية والمدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عضواً، وإنتخب أحمد كامل قطب (الطالب بطلبة الحقوق) رئيساً للجنة وأحمد فؤاد عمرو (كلية الحقوق) وكيلا ولطفى حماد الحسينى (كلية العلوم) سكرتيراً ومحمد عبد النبي صادق (مدرسة التجارة العليا) أميناً للصندوق. كما كانت هناك لجان فرعية في الكليات والمدارس المختلفة وفي القرى التي ينتمى إليها الطلاب وأسندت الرئاسة الشرفية للجمعية إلى الدكتور على باشا إبراهيم الذي كان -في ذلك الحين- مديراً للجامعة المصرية بالنيابة<sup>7</sup>.

وبدأت الجمعية عملها في "مشروع القرى" إبتداءً من صيف عام 1933 في حوالى أربعمئة قرية عن طريق المتطوعين من الشباب المتعلمين -من الطلبة وغيرهم- كل في قريته فيقومون بجمع الفلاحين ممن تجاوزوا سن الإلتزام ويختص كل متطوع بعشرة من الفلاحين يعلمهم القراءة والكتابة والحساب وفق طريقة معينة إبتكرها محمد مظهر سعيد ويلقى عليهم محاضرات في الصحة العامة والزراعة وغيرها من الأمور التي تمس صميم الحياة في الريف وكان مركز الجمعية في القاهرة على إتصال دائم بلجان القرى يمددها بالنشرات الخاصة في الدروس وطرق تدريسها، وقد إشتراك في تحرير تلك الدروس ليف من المتخصصين أمثال محمد فريد وجدى والشيخ عبد الوهاب النجار وعبد الله أمين وإبراهيم رمزى وخليل مطران وبطرس باسيلي وغيرهم<sup>8</sup>.

وفي العام التالى (1934) تحول المشروع إلى جمعية باسم "جمعية نهضة القرى" تكون لها مجلس إدارة جديد من بعض الشخصيات التي أبدت تأييدها للمشروع بالإشتراك في تحرير حلقات الدروس التي تضمنتها نشراته المطبوعة وتولى رئاسة المجلس الجديد الدكتور على باشا إبراهيم وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب.

وقد إنتسع نشاط الجمعية حتى بلغ عدد القرى التي شملها ذلك النشاط نحو ألف قرية في عام 1936 وتعاونت الحكومة مع الجمعية فرخصت لها بإستخدام المدارس الزراعية الحكومية في مختلف أنحاء القطر وخصصت لها إعانة سنوية. وقام الكثير من نظار المدارس والمعلمين والموظفين بتنظيم اللجان في المديريات والشعب في القرى وإهتم العمدة والأعيان بالمشروع فوضوا اللجان القروية تحت رعايتهم وتولوا رئاستها وتبرعوا لها بالمال وأخلوا لها غرفاً خاصة من دورهم وتكفلوا بمصاريف الإنارة وتقديم الأدوات الكتابية اللازمة بل أفرد بعضهم دار خاصة للجمعية في قريته. كما وضعت وزارنى الزراعة والصحة مطبوعاتهما ونشراتهما تحت تصرف الجمعية وبارك الشيخ محمد المراغى شيخ الجامع

<sup>5</sup> أسس هذه الجمعية بعض طلبة الجامعة والمدارس العليا برئاسة أحمد حسين وكانت بجمع تبرعات أنشئ بها مصنع للطرابيش وبارك إسماعيل صدقي باشا الحركة عند قيامها وتحولت بعد ذلك إلى جمعية حزب مصر الفتاة (انظر: أحمد حسين أزهار قصة مصر في الثلاثينات دار القلم القاهرة 1962 - وهي تتضمن مذكرات أحمد حسين عن تلك الحقبة).

<sup>6</sup> الامام: صحيفة نصف أسبوعية يصدرها أحمد زكى أبو شادى عدد خاص عن جمعية الطلبة لنشر الثقافة 8/ 1/ 1933.

<sup>7</sup> المرجع السابق: نفس العدد.

<sup>8</sup> جهاد العام الخامس: بيان مطبوع عن تصوير جمعية نهضة القرى: 1938/5/6.

الأزهر نشاطها وسمح لها بنشر دعايتها للتطوع بين طلبة كليات الأزهر ومعاهده وطلب قسم تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف إلى الوعاظ والخطباء في المساجد أن يدعوا الناس إلى تعضيد المشروع والإنضمام إليه<sup>9</sup>.

ونمى إلى تفسير هذا التأييد الرسمي الذى حظيت به جمعية نهضة القرى بحرص الحكومة على أن تنأى بالشباب عن المشاركة في المعارضة السياسية التى كان يقودها الوفد في مواجهة حكومات الإنقلاب الدستورى التى يرأسها إسماعيل صدقى ثم عبد الفتاح يحيى.

ومهما كان الأمر فقد راع الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية -أثناء طوافهم بالقرى- ما بلغته أحوال الفلاحين من السوء نتيجة سوء توزيع الملكية الزراعية وغياب المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية التى تهتم بأمور الفلاحين، هذا بالإضافة إلى ما عاناه الفلاح بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية التى تركت أثارا بالغة على إقتصاديات مصر عامة وزادت من بؤس الفلاح المصرى خاصة. لذلك فكروا في إقامة حزب للفلاح يطرح برنامج إجتماعى إقتصادى لحل هذه المشاكل محاولا حشد الفلاحين وراءه لتأييد خطته.

وقد تم ذلك على مرحلتين فقد كون هؤلاء من أنفسهم هيئة فى خريف 1938 - أطلقوا عليها اسم "جماعة الفلاح" ثم حولوها إلى "حزب الفلاح الإجتماعى والإقتصادى" فى الثانى من ديسمبر 1938 حيث إحتفلوا بإفتتاح دار الحزب بميدان الملكة فريدة "العتبة الخضراء"<sup>10</sup> وأدوا قسم الولاء للحزب ثم توجهوا بالسيارات لزيارة ضريحى الملك فؤاد وسعد زغلول<sup>11</sup> وهى عادة حرص عليها الحزب فى كل إحتفال من إحتفالاته فيما بعد فكان الحزب شديد الولاء للملك بقدر ما كان حريصاً على كسب رضاه قيادة الوفد.

ولما كان مؤسسوا الحزب ليسوا من الفلاحين وإنما كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة فقد أخذوا يجمعون التوكيلات من الفلاحين بالقرى واستعانوا فى ذلك ببعض أعضاء لجان جمعية نهضة القرى التى كانت منتشرة فى الريف. وكانت هذه التوكيلات ينص فيها<sup>12</sup> على أن الموقعين عليها قد "فوضوا عنهم هيئة حزب الفلاح فى القيام بالدفاع عن مصالحهم العامة والمطالبة بجميع حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية والدفاع عنها أمام أولى الأمر وجميع الهيئات والجهات بكافة أنواعها وفق برنامج الحزب". وبذلك سعى أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب<sup>13</sup> -من الناحية الشكلية- إلى إكتساب الوكالة الشرعية عن الفلاحين.

وفى 16 من ديسمبر 1938 أعلن الحزب برنامجه<sup>14</sup> الذى صدره ببيان لشرح الظروف التى أدت إلى قيام الحزب فأشار البيان إلى ماعم العمل السياسى من حزازات وتباغض بين الأحزاب وكيف أدى ذلك إلى تفرقة الصفوف وإهمال "مصالح البلاد الإجتماعية والإقتصادية" فأصبحت جماعات بالظلم والعذاب "كالفلاح والعامل" ثم أشاد بالملك فاروق الشاب الذى إعتبر توليه العرش شرفاً للشباب وتأكيداً لأهلية الشباب لقيادة الحركات القومية الكبرى. وأنه يجب على الهيئات القومية فى مصر أن تتجه إلى علاج المشاكل الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحقيق تقدم البلاد وخاصة بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية 1936 فتبتعد عن المنازعات السياسية وإجتناؤها والإتجاه "نحو إيجاد هيئة جديدة تعمل شينا إيجابيا جديدا من أجل هذا الفلاح الذى لم يجد فى الماضى هيئة خاصة منظمة تتولى الدفاع عن مصالحه ومطالبه". وانتقل البيان إلى وصف خطورة مركز الفلاح فى المجتمع بإعتباره يمثل أغلبية الأمة فى إصلاح حاله إصلاحاً لشأن الأمة جمعاء لذلك تأسس "حزب الفلاح" ليعمل إجتماعيا وإقتصاديا فى سبيل الفلاح وليطالب وينادى بحقوق الفلاح ومطالبه فى كل مكان وليرفع صوت الفلاح أمام جميع الهيئات "لذلك كانت غاية الحزب أن يوجه الفلاح والشعب الريفى توجيهها إجتماعيا وإقتصاديا وأن يوجد شعبا ريفيا يقظا..". ثم أشاد بمجهود المتطوعين بجمعية نهضة القرى من أجل الفلاح وإختتم البيان دعوة الشباب والفلاحين إلى تدعيم (جهاد) الحزب.

وينقسم برنامج الحزب إلى قسمين: أولهما: "البرنامج الإجتماعى" وثانيهما: "البرنامج الإقتصادى". وقد نص القسم الأول على أن الحزب يهدف إلى "تكوين رأى عام ريفى ودخول الإنتخابات العامة للبرلمان لإنتخاب ممثلين للفلاحين يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار جريدة لهذا الغرض" كما أنه يحترم الدين ويقدم العقيدة الوطنية ويعول على بعث روح الاعتزاز بالنفس وبالهيئة الريفية وعلى محاربة الأمية بين الفلاحين والنهوض بمستواهم الإجتماعى ومحاربة المخدرات والبدع والخرافات والجهالة. كذلك يعمل على تنظيم القرية إداريا بمجلس القرية على أساس

<sup>9</sup> نفس المصدر.

<sup>10</sup> كانت دار الحزب هى مقر مكتب أحمد كامل قطب المحامى.

<sup>11</sup> وثائق الحزب ملف الإحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب خطبة أحمد كامل قطب 18 / 12 / 1945.

<sup>12</sup> المصدر السابق ملفات الفروع النص الرسمى المطبوع للتوكيل.

<sup>13</sup> كانت تتكون من 12 محاميا (أحمد كامل قطب، محمد عبد المنعم عفيفى، ومحمود حسين، محمد فهمى غنيم وعبد المجيد أبو العز، وأحمد فؤاد عمرو، وأحمد جعفر، وسيد عبد الوهاب ومصطفى المنزلاوى، حنفى عبود، ومحمد على إمام، وواصف رزق الله) بالإضافة إلى مدرسين (محمد صالح سمك ولمعى توفيق) ووكيل نيابة (عبد الفتاح عمران) وموظف بالصحة (محمد حامد) وطبيب (د. نور الدين يوسف).

<sup>14</sup> نعتد هنا على النص المطبوع للبرنامج ويقع فى 11 صفحة من القطع المتوسط ويشتمل على البيان ونظام الحزب وبرنامجه.

الانتخابات وتوسيع إختصاصات مجالس المديریات والمجالس المحلية والقروية ومحاربة الإجرام والقضاء على الحزبات والخصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجمل الريف المصرى وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية ويعمل على نشر الثقافة بين أوساط الفلاحين عن طريق الإذاعة ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى والدفاع عن مطالب الفلاح وشكاياته وحاجياته وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وتولى الدفاع عنها أمامها وإقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه".

أما القسم الثانى (الإقتصادى) فقد إستهل بالنص على أن الحزب يعمل على "رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين" وذلك عن طريق عن الوصول إلى تحديد العلاقات الإنتاجية فى شكل قانون للإجارات والأجور "يقضى بتحديد إيجارات الأطيان بما يتفق مع قيمة الإنتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك" وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأته وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك وتعميم وسائل التأمين الإجتماعى والإقتصادى لديهم.

كما نص على أن الحزب يعمل على النهوض بالمستوى الإقتصادى للفلاح عن طريق تخفيف عبء الضرائب عن كاهله وتنظيم جبايتها.... وحماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط (كالقطن والحبوب) بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الإرتفاع المتطرف فى الأسعار ومحاربة الآفات الزراعية بأحدث الأساليب وترقية الصناعات القروية الزراعية المحلية وإقامة مصنع قروى بكل قرية والإعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها... وتوسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته، وتعميم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة الكبارى والجسور اللازمة للقرى الريفية والمطالبة بتنظيم الرى والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين وتعميم إنشاء الجمعيات التعاونية فى القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها وتنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصنيف محصوله وقضاء حاجياته وإنفاذه من الديون العقارية وتخفيض سعر الفائدة ومحاربة المرابين فى القرى والعمل على زيادة الإنتاج تلهى بما يتناسب مع إطراد زيادة عدد السكان وإستغلال الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين.

ونلاحظ أن برنامج الحزب قد خلا من الإشارة إلى المشكلة الخطيرة التى كانت سببا فى تدهور أحوال الفلاحين الإجتماعية والإقتصادية ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية فأغفل التعرض لها إغفالا تاما فرغم نصه على أنه يهدف إلى الوصول إلى تحديد للعلاقات الإنتاجية بين الفلاحين والملاك يتناول الإيجارات والأجور وساعات العمل والتعويض فى حالة الإصابة والتأمين الإجتماعى والإقتصادى لم يعن بتحديد موقفه من الملكيات الكبيرة بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى إليه يجب أن "يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه" ولا يتعارض مع مصلحة المالك "بمعنى الوصول إلى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار المادى بالمالك وهو أمر يصعب تحقيقه".

وثمة ملاحظة أخرى فإن الحزب لم ينص فى برنامجه على أنه يعمل على تنظيم الفلاحين المعدمين فى أى شكل من أشكال التنظيم السياسى لتحقيق هذا البرنامج بل إكتفى بالنص على أنه يهدف إلى "تكوين رأى عام ريفى" أى أنه حدد مهمته فى إطار توعية الفلاحين والدفاع عن مطالبهم التى قدم تصورا لها فى قسمى البرنامج ونص على أنه يعمل على تحقيقها "بكل الوسائل القانونية المشروعة فى حدود الدستور المصرى" (مادة 5 -) فحدد بذلك شكل الحزب ومضمونة فى تلك المرحلة كحركة إصلاح ليبرالية تعمل على علاج مشاكل الريف الإجتماعية والإقتصادية فى إطار النظام القائم دون أن تسعى لإيجاد تغيير جوهرى فى العلاقات الإنتاجية القائمة فى ظله.

وقد حدد القانون الأساسى الهيئات التى يتكون منها الحزب (المواد من 6 إلى 30) وهى:

- أ- مجلس الإدارة: ويتكون من خمسة عشر عضوا من بينهم رئيس الحزب وإشترط فى العضو أن يكون على درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته.
- ب- مجلس إستشارى: يؤلف من مستشارين يختارهم مجلس الإدارة ويتجدد إختيارهم سنويا بواسطة الإقتراع السرى على أن يراعى فى إختيارهم تمثيل النواحي الفنية - المختلفة التى تتصل بنشاط الحزب.
- ج- هيئة الأنصار: ويشترط فى العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الأملاك. وقد كان الغرض من هذه الهيئة توفير الدعم المادى والمعنوى للحزب.
- د- المجاهدون: وهم الذين يعملون على نشر رسالة الحزب فى الريف ويعملون على تحقيق أغراضه ويشترط فى المجاهد أن يكون ذا ثقافة مناسبة ولا تقل سنة عن ثمانية عشر عاماً.
- هـ - الفلاحون: ويشترط أن يقدم الفلاح طلباً للإشتراك فى الحزب وتقويضه للدفاع عن مصالحه والمطالبة بحقوقه ولا يدفع إشتراكا ما.

ويتضح من إستعراض هيئات الحزب المختلفة أن نشاطه كان قائماً على أكتاف المثقفين وحدهم فهم يكونون معظم هيئاته وخاصة هيئة المجاهدين التى كان يقع على كاهل أعضائها مهمة التحرك بين الفلاحين فى الريف للتعرف على مشاكلهم

ونقلها إلى قيادة الحزب فقتولى الأخيرة تبنيها والدفاع عنها، أما الفلاحين فكان دورهم سلبياً كما حدده القانون الأساسي - يقف عند حدود تفويض الحزب الدفاع عن مصالحهم والمناداة بمطالبهم- ونص القانون الأساسي كذلك على أن الحزب "يؤلف في كل مديره تلجداً للحزب بإسم المديرية يتكون من خمسة أنصار على الأقل" ويؤلف في كل مركز فرع يتكون من خمسة من الأنصار أو المجاهدين على الأقل كما يؤلف في القرى شعب تتكون كل منها من ثلاثة من المجاهدين على الأقل. وقد بلغ عدد شعب الحزب في عام 1939 خمس عشرة شعبة في مديريات أسيوط والجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية وبلغ عدد أعضاؤها 481 عضواً كان معظمهم من الطلبة وصغار الموظفين وبعض متوسطى الملاك والمحاميين<sup>15</sup>.

أما عن مالية الحزب فكانت تتكون من إشتراكات الأعضاء من الأنصار والمجاهدين ومن التبرعات والإكتتابات التي يمنحها البعض للحزب وقد ظلت موارد الحزب المالية محدودة.

وكانت أول خطوة بادر الحزب إلى إتخاذها هي تأسيس معهد لإعداد الكوادر من الشباب الذين يوكل إليهم أمر نشر رسالة الحزب في الريف وحمل هذا المعهد إسم "معهد الدراسات الريفية" ونص قانونه الأساسي على أن أعضائه يقومون "بأبحاث إجتماعية وإقتصادية ريفية وبرحلات علمية ريفية في الداخل والخارج ويقومون بوضع رسائل خاصة في شئون الفلاح والقرى" وإشترط فيمن يلتحق بهذا المعهد أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل وكانت المواد التي تدرس بالمعهد تنقسم إلى شعبتين الأولى شعبة الدراسات الإجتماعية والثانية شعبة الدراسات الإقتصادية. ومدة الدراسة بالمعهد سنة واحدة يتخصص كل طالب خلالها في مادة معينة بصفة رئيسية ويدرس معها مادتين أخريين بصفة إختيارية ويقوم بإعداد بحوث ومحاضرات في المواد التي تخصص فيها ويقدم رسالة في المادة الرئيسية التي تخصص فيها.

وبدأت الدراسة بالمعهد في 24 أكتوبر 1939 وخصص يوم السبت من كل أسبوع للمحاضرات العامة التي تتعرض لمشاكل الفلاح الإقتصادية والإجتماعية وكان يسمح للجمهور من غير طلبة المعهد بحضور تلك المحاضرات والإشتراك في المناقشات. وتولى محمد عبد المنعم عفيفى المحامى -سكرتير الحزب- إدارة المعهد<sup>16</sup> ولكن هذه التجربة لم يقدر لها الإستمرار لعدم توافر الإمكانات المادية لدى الحزب فقد كان المحاضرون متطوعين لا يتقاضون أجراً على عملهم ولذلك لم يقبل الأستاذة المتخصصون على العمل بالمعهد وحمل هذا العبء بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب وقد أدت هذه الصعوبات المادية إلى توقف نشاط المعهد بعد قليل.

كما أصدر الحزب جريدة نصف شهرية تنطق بلسانه فقد إتفق قاداته مع محمود حمدى الجريسي صاحب جريدة (النضال) على أن يتولى الحزب إصدار جريدته لإجتباراً من 18 فبراير 1939 وإستمرت على ذلك الحال حتى عدد 16 يونيو 1939 ثم أعلن صاحب الجريدة في العدد التالى أن جريدته أصبحت لاعلاقة لها بحزب الفلاح<sup>17</sup>.

وقد حملت الأعداد العشرة التى أصدرها حزب الفلاح من تلك الجريدة شرحاً لمبادئ الحزب ومقالات كتبت بأقلام رجاله وصفوا فيها أحوال الفلاح وطالبوا بالنهوض به وإصلاح شأنه كما حوت أخباراً عن زيارة قادة الحزب لبعض قرى القليوبية حيث تفقدوا أحوال الفلاحين وخطبوا فيهم داعين إلى تأييد الحزب والإنضمام إلى عضويته<sup>18</sup>. وغيرها من مظاهر نشاط الحزب في تلك الفترة.

وأبرز ما يميز ذلك النشاط "مشروع إنتعاش الفلاحين" الذى قدمه الحزب إلى الحكومة والبرلمان في أول مارس 1939 وتضمن ذلك المشروع أربعة طلبات محددة مستمدة من برنامج الحزب هي:

- 1- إصدار قانون بتخفيض إيجارات الأطيان ورفع الأجور بما يتناسب مع الحالة فى ذلك الحين.
- 2- إصدار قانون بتخفيض ضرائب الأطيان بالنسبة لصغار الفلاحين وإعفاء بعضهم منها.
- 3- إصدار قانون بتخفيض الديون العقارية وسعر الفائدة وتأجيل دفع الأقساط ثلاث سنوات بالنسبة لصغار الفلاحين.
- 4- إصدار قانون بتوزيع الأراضى البور على الفلاحين المعدمين.

وأعلن الحزب الصيام العام بين أعضائه فى ذلك اليوم للفت الأنظار إلى مطالبه وحدد مدة الدورة البرلمانية كمهلة لإجابة تلك الطلبات.

<sup>15</sup> وثائق الحزب: سجل المجاهدين والفلاحين: 1939.

<sup>16</sup> الأهرام: 1939/10/4.

<sup>17</sup> كانت الجريدة منذ بداية صدورها (15 مايو 1937) تروج لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية وأصبحت منذ أول يوليو تنطق بلسان حزب الإخاء والإصلاح الإسلامى الذى أسسه توفيق عبد القادر. وبعد أن قطعت علاقتها بحزب الفلاح أصبحت تميل إلى جانب الحلفاء ويبدو من مظهر إخراجها الجديد أن ثمة جهة ما كانت تتولى الإنفاق عليها بسخاء مما يجعلنا نعتقد أن المختبرات البريطانية كانت تدعمها بالمال. على كل فان حزب الفلاح لم يستطع بعد ذلك أن يصدر جريدة تنطق بإسمة.

<sup>18</sup> النضال 1939/3/5.

وعندما إنفضت الدورة البرلمانية دون صدور أى من تلك التشريعات ألف الحزب وفدا ضم عدداً كبيراً من أعضائه ومن الفلاحين قصدوا قصر عابدين (فى 23 يونيو سنة 1939) وسجلوا أسماءهم فى سجل التشريعات ثم رفعوا عريضة إلى رئيس الديوان الملكى (على ماهر باشا) ضمنوها تلك المطالب وأعلنوا فيها أن حزب الفلاح قرر "إعلان الصيام العام فى ذلك اليوم بين أعضائه وأنصاره ومجاهديه وفلاحيه فى القاهرة والبنادر والقرى لاحتجاجاً على إهمال الحكومة والبرلمان لهذه المطالب العادلة"<sup>19</sup>.

وفى مساء اليوم نفسه أقيم إحتفال إفطار الصائمين من أعضاء الحزب وبعض المدعوين من طلبة الجامعة المصرية والأزهر حيث تناولوا طعاماً من (الخبز والمش) كرمز لمشاركة الفلاح طعامه وإستمر أحمد كامل قطب - رئيس الحزب- فى الإضراب عن الطعام لمتباراً من اليوم التالى لمدة ثمانية أيام وأبلغه محافظ القاهرة فى اليوم الخامس لإضرابه عن طعام رسالة شفهوية من محمد محمود باشا رئيس الوزراء مؤداها أن هذه المطالب موضع عناية الحكومة ولكنه طلب تصريحاً كتابياً بذلك وأخيراً جاءه هذا التصريح من على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ولكن السلطات لم تنفذ شيئاً من تلك الطلبات<sup>20</sup>.

وحين بدت فى الأفق نذر قيام الحرب العالمية أصدر الحزب بياناً دعا فيه أحزاب الشباب وجمعياتهم إلى " عقد إجتماع لوضع خطة حاسمة لمواجهة الطوارئ ولتحديد دور الشباب فى الدفاع عن البلاد وصيانة إستقلالها لإحتمال قيام حرب عالمية " وحدد الحزب موقعه إزاء الحالة الدولية بضرورة تدريب الفلاحين تدريباً عسكرياً فى القرى على أن يتضمن ذلك التدريب حمل وإستخدام السلاح وطرق الوقاية من الغارات الجوية والإسعافات وإطفاء الحرائق. كما طالب بإعداد الخنادق فى الجهات التى يحتمل غزوها وتوزيع الكمادات الواقية من الغازات على الفلاحين مجاناً فى تلك الجهات وتموين القرى بالمواد الغذائية اللازمة وإعداد المخازن لحماية المحاصيل وقت الحرب ودعا جميع أعضاء وشباب حزب الفلاح إلى التطوع لخدمة الجيش المصرى للدفاع عن الوطن<sup>21</sup>.

ويتضح من هذا البيان أن موقف الحزب من إشتراك مصر فى الحرب كان غامضاً فهو لم يحدد رأيه صراحة فيما إذا كان يرى ضرورة مشاركة مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء أو تقف على الحياد بين المعسكرين المتصارعين لتجنب ويلات الحرب وإن كان يفهم ضمناً من نص البيان أن الحزب كان يتوقع أن تتعرض مصر لهجوم المحور ومن ثم رأى ضرورة إيجاد مقاومة شعبية منظمة يكون عمادها الفلاحين وأن تكون هناك عناية خاصة بوسائل الدفاع المدنى وأن يكون الجيش المصرى متأهباً للدفاع عن الوطن.

وقد أدى إعلان الحرب العالمية الثانية إلى الحد من نشاط الحزب بسبب الأحكام العرفية التى منعت الإجتماعات وكان المظهر الوحيد لنشاط الحزب خلال الحرب هو تبنيه لبعض المطالب الإقتصادية للفلاحين إذ قضت الحكومة بالإستيلاء على القمح من الفلاحين بسعر ثلاثة جنيهات للأردب مما أدى إلى حرمان السواد الأعظم من الفلاحين من القوت الضرورى وساعد على إرتفاع نفقات المعيشة وزاد الطين بلة قيام ملاك الأراضى الزراعية برفع القيمة الإيجارية للأراضى مما أدى إلى تدهور أحوال الفلاحين المستأجرين، هذا بالإضافة إلى سوء أحوال العمال الزراعيين الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة لا تكاد تفى بما يسد الرمق فى وقت إرتفعت فيه الأسعار إلى ما يربو على ضعف ما كانت عليه قبل الحرب.

لذلك رفع الحزب عريضة إلى الملك فى السادس من مايو 1942 طالب فيها بتحقيق ثلاثة مطالب أطلق عليها اسم "المطالب المستعجلة"<sup>22</sup> وهى:

- 1- توزيع القمح والذرة على الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وغيرهم بنصف السعر الرسمى وإعفاء صغار الفلاحين من الإستيلاء على القمح.
- 2- إصدار أمر عسكري بعدم رفع إيجارات الأربان عما كانت عليه فى العام الماضى (1941).
- 3- إصدار أمر عسكري بجعل الحد الأدنى لأجور الفلاحين والعمال عشرة قروش صاغ يومياً على ألا تزيد ساعات الممل عن ثمانى ساعات يومياً .

وقد أرسل الحزب صور من تلك العريضة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب وإلى شعب الحزب بالقرى المختلفة وطلب من أعضائها قراءتها على جموع الفلاحين عقب صلاة الجمعة. وأن يلصقوا صوراً منها بمسجد القرية وأن يرسلوا برفقيات إلى رئيس الديوان الملكى ورئيس الوزراء بتأييد مطالب الحزب والتماس سرعة تحقيقها على أن يرسلوا صوراً من هذه البرقيات إلى جرائد الأهرام والمقطم والمصرى.

ولكن الحكومة لم تعر الأمر لفتناً ولم يفكر رجال الحزب -هذه المرة- فى سلوك سبيل الإضراب عن الطعام لإرغام الحكومة على الإستجابة لمطالبهم بعدما تأكدوا من عدم جدوى ذلك. ويبدو أن الحزب لم يرم من وراء إثارة تلك المطالب

<sup>19</sup> وثائق الحزب: ملف الصيام العام، صورة العريضة المرفوعة إلى رئيس الديوان الملكى.

<sup>20</sup> الأهرام: 1939/6/30.

<sup>21</sup> النضال: 1939/5/1.

<sup>22</sup> وثائق الحزب: سجل الخطابات الصادرة ابتداء من أول إبريل 1942 رسالة رقم 46 بتاريخ 1942/5/6.

إلا الدعاية السياسية ولفت الأنظار إليه ليس إلا، إذ أنه لم يثر أى مطلب إقتصادي للفلاحين أو غيرهم من طبقات الشعب حتى وضعت الحرب أوزارها فأعاد الحزب تنظيم نفسه على أساس جديد.

\*\*\*

فقد أقام الحزب إحتفالاً في 18 ديسمبر 1945 بمناسبة مرور سبع سنوات على تأسيسه ووقف رئيسه أحمد كامل قطب خطيباً فاستعرض نشاط الحزب خلال تلك السنوات ثم تكلم عن إنتشار المبادئ الإشتراكية في العصر الحديث باعتبارها "تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة في الأمم وتحقيق العدالة الإجتماعية" وأشاد بما ورد في الكلمة التي وجهها الملك إلى الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الهجرة حين قال "أعطوا الفقير حقه قبل أن يطلبه" وإعتبر هذا لجهلاً إشتراكياً في مصر وكذلك "الأديان جميعاً ومن بينها الإسلام تقضى بالمبادئ الإشتراكية في الزكاة والمواثيق" لأن الإشتراكية هي السبيل الوحيد للقضاء على شبح الشيوعية فهي تحترم الملكية الفردية وتعطى العاملين حقوقهم في الحياة بما يتناسب مع ما يبذلون من تضحية وكفاح وتطمئنهم على حياتهم وحياة أولادهم ولذلك فإن حزب الفلاح رأى أن يأخذ بالإشتراكية باعتبارها الثورة الحقة على الجهل والجوع والمرض والخوف وختم كلمته بإعلان البرنامج الإشتراكي للحزب الذي أصبح بمقتضاه يسمى "حزب الفلاح الإشتراكي"<sup>23</sup>.

ونميل إلى تفسير هذا التطور الذي طرأ على حزب الفلاح في ضوء ما شهده المجتمع المصري خلال الحرب العالمية الثانية - وفي سنواتها الأخيرة على وجه الخصوص - من إجتهدات راحت تحاول أن تتصور مخرجاً لما تعانيه البلاد من مشاكل إجتماعية ترتبت على بروز المتناقضات في المجتمع المصري بصورة جادة نتيجة لعلو كعب البرجوازية المصرية بسبب ظروف الحرب التي هيأت لها فرصة النمو والإزدهار والوصول إلى ما يقرب من المرحلة الإحتكارية. وتوعدت تلك الإجتهدات ما بين دعوات إصلاحية تحاول أن تستر عورات النظام القائم دون ان تسعى إلى تغييره ودعوات يسارية تمثلت في الجماعات الماركسية أخذت تتنادى بضرورة تصفية البرجوازية المصرية وإقامة نظام إشتراكي وقامت بين الإثنين دعوات أخرى هدفها التوفيق بين وجهتي النظر بقصد كبح جماح اليسار المتطرف وإرضاء دعاة الإصلاح والتغيير مع ضمان مصالح البرجوازية المصرية بالعمل على إجهاض الثورة. وكان ما طرأ على حزب الفلاح من تطور في رأينا - ينتمى إلى هذا الإتجاه.

ومهما كان الأمر فقد إنقسم البرنامج الإشتراكي للحزب<sup>24</sup> إلى قسمين: أولها القسم العام: وهو ما يمكن أن نطلق عليه (البرنامج السياسي) للحزب وقد نص فيه على أن الملك رمز الوطن والدستور حصن الأمة: والديموقراطية حياة الشعب ومصر والسوادان وطن واحد والأمة فوق الحكومة التي ماهي إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب وعدم قبول أى تدخل أجنبي أو بقاء جندي أجنبي واحد على أرض الوطن خيانة عظيمة لأنه يعرقل النهوض الإقتصادي والإصلاح الإجتماعي ويجرح الكرامة الوطنية في الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الإستقلال ونص على عدم الإعتراف بأى إمتيازات لأى دولة أجنبية وعدم السماح للجانب بتملك الأراضي في مصر وحماية المؤسسات والمنتجات القومية ومناهضة النزعات الإستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمكن بحرية الرأي كاملة في حدود الدستور وتخفيض تأمين الترشيح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيهاً فقط ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الإبتخاب ومساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الإقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابي الصحيح وتوطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث المعدات وجعل الخدمة العسكرية إجبارية ولمدة سنة ليتنسى له تدعيم السلام العالمي والدفاع عن قناة السويس وإستغلال جهوده في القيام بالإصلاحات الداخلية إبان السلم وأن تكون الصحافة منارا للرأي العام بجميع إتجاهاته بعيدة عن أى تحيز كما نص على توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الإقتصار في ذلك على الحكومات.

أما القسم الثاني من البرنامج فهو القسم الخاص وهو ما يمكن أن نسميه (البرنامج الإقتصادي) وقد نص فيه على أن الدولة ملزمة بإستصدار التشريعات التي تكفل تحقيق العدالة الإجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرفق الإجتماعي يتفق مع أدميته ومصريته كما أنها ملزمة بإصدار قوانين التأمين الإجتماعي ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة وحماية الأسرة وكفالة الأولاد وضمان التعليم بالمجان في جميع مراحلها وتقريب الفوارق بين الطبقات بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضي البور على الفلاحين وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزرى وتعميم اللامركزية في الحكم والقضاء على مظاهر البذخ والترف في الدولة. كما نص على أن كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل وإعادة تشييد القرى والأحياء الوطنية من جديد لتوفير المسكن الصحي للفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة وإستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة في الأرباح والمساواة في معاملة الأفراد مهما كانت طبقاتهم والقضاء على كل تصرف أساسه الأنانية والمحسوبية وإستغلال النفوذ والحد من " الإستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة" مع إحترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحية وإدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الإحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية وإستغلال رؤوس الأموال لإنهاض الصناعات الثقيلة

<sup>23</sup> وثائق الحزب: ملف الإحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب وإعلان البرنامج الإشتراكي.

<sup>24</sup> حزب الفلاح الإشتراكي: البرنامج الإشتراكي، مطبوع في أربع صفحات من القطع المتوسط: 1945/12/28.

والخفيفة وإستخدام الأيدي العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الإستقلال الإقتصادي وتنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل الأيدي العاملة الفائضة في الزراعة إلى الصناعة وزيادة القوى الإنتاجية بما يواجه إطراد زيادة السكان ويكفل الإكتفاء الذاتي وتنظيم الإستهلاك.

وختم البرنامج بالآية القرآنية "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" كما ذبله بحاشية تفيد أن خطة الحزب في تنفيذ البرنامج هي "إتباع الوسائل الديمقراطية المشروعة بإيجاد مرشح في كل دائرة إنتخابية من دوائر القطر لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع".

ولم يدخل البرنامج الجديد أى تعديل على هيئات الحزب إذا لم يتبع تعديل البرنامج تعديل في القانون الأساسى للحزب أى أن الحزب ظل يعتمد على المتقنين من العناصر البرجوازية الصغيرة وظل الفلاحون خارج إطاره التنظيمى.

ويختلف هذا البرنامج لختلافاً بيناً عن البرنامج الأول الذى أعلن عند بداية تأسيس الحزب في ديسمبر 1938 فقد تضمن البرنامج الجديد قسماً أبرز فيه الحزب خطه السياسى رغم أنه كان قد أعلن عند بداية تأسيسه أنه لا يعتزم الدخول في معترك الحياة السياسية ولذلك جاء برنامجه الأول خلواً من الجانب السياسى مشتملاً فقط على خطة لإصلاح المجتمع الريفى.

ويكشف الخط السياسى للحزب - كما حدده البرنامج الجديد- عن تأصل الروح الليبرالية في قاداته فهو يحرص على التمسك بالدستور (دستور 1923) وبالنظام الملكى بقدر ما يحرص على أن يقرن الإستقلال السياسى بالتخلص من المنافسة الإقتصادية الأجنبية وإطلاق طاقات الرأسمالية الوطنية وهو ما يعبر أصدق تعبير عن مصالح البرجوازية الوطنية في ذلك الحين.

كذلك دعم الحزب صفته الإصلاحية بالنص على أنه سيبسلك السبل الدستورية لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع ولذلك ركز على ضرورة توسيع حقوق الناخبين وتبسيط شروط الترشيح وتوفير ضمانات سلامة الإنتخابات كما حرص على أن ينص على تقريب الفوراق بين الطبقات بصورة تعرقل نشوب الصراع الطبقي فهو رغم نصح على ضرورة وضع حد أقصى للملكية و "الحد من الأرستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة وإدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الإحتكار لحساب الأمة" وفرض الضرائب التصاعدية إلا أنه لم يعن بتحديد ما يقصده بوضع حد أقصى للملكية فلم يوضح ما إذا كان يقصد الملكية الزراعية أو الملكية بمفهومها المطلق كما لم يعن ببيان الحد الأقصى للملكية في تصوره ورغم أخذه بمبدأ التأميم بالنسبة للمرافق العامة والشركات الإحتكارية فقد كان ذلك صعب التحقيق من الناحية العملية في ظل دستور 1923 الليبرالى وفي ظل المجتمع الذى كان قائماً يومئذ بكل تناقضاته.

\*\*\*

وبعد إعلان البرنامج (الإشتراكى) للحزب نشطت قيادته<sup>25</sup> في تكوين اللجان والفروع الجديدة بالأقاليم وإعادة نشاط ما كان موجوداً منها من قبل وتعطينا وثائق حزب الفلاح<sup>26</sup> صورة تعوزها الوضوح عن تلك اللجان والفروع ولذلك لا نستطيع أن نقدم حصراً دقيقاً لنشاط الحزب في الريف من حيث إتساع العضوية أو إنكماشها والإنتماء الإجتماعى للأعضاء ومدى حركتهم بين الفلاحين ولكننا سنحاول معالجة ذلك باستقراء ما عثرنا عليه من وثائق الحزب.

كانت هناك لجان عديدة للحزب في الوجه البحرى تركز الجانب الأكبر منها في قرى مديريات القليوبية والمنوفية والغربية بالإضافة إلى بعض اللجان المتفرقة في سائر مديريات الوجه البحرى والكثير من تلك اللجان صاحب نشوء الحزب في 1938 وكانت تقوم أساساً على جهود من أيدوا الحزب وإنضموا إليه من أعضاء جمعية نهضة القرى.

أما في الوجه القبلى فقد كان ثمة فروع متفرقة للحزب في مديرياته المختلفة ويبدو أن ظروف الحرب العالمية الثانية قطعت أسباب الصلات بينها وبين مركز الحزب في القاهرة ولكن بمجرد إنتهاء الحرب وتطوير الحزب لبرنامج ومن ثم تطويره لنشاطه، أخذ يرنو إلى تأسيس اللجان والفروع في الوجه القبلى معتمداً في ذلك على نشاط أحد دعائه ويدعى محمد بيومى عفيفى الذى كان يعمل بوظيفة معاون زراعة وكان دائم التنقل -بحكم عمله- بين أسيوط وبنى سويف والفيوم، وقد أقام في كل مديرية منها فرعاً للحزب وعدداً من اللجان بالقرى التابعة لكل مديرية منها، كما قامت فروع أخرى بالعايط وقنا وقوص وأبو تيج بفضل جهود ذاتية لأفراد من تلك الجهات كاتبوا المركز الرئيسى للحزب في القاهرة وإنضموا إليه وتحمس بعضهم لدعوته.

<sup>25</sup> كان الأستاذ أحمد قطب الشخصية المحركة لنشاط الحزب السياسى في شتى المجالات وخاصة في مجال مساهمة الحزب في الحركة الوطنية كما سنرى.

<sup>26</sup> هذه الوثائق عبارة عن سجل المجاهدين والفلاح ودقتر الخطابات الصادرة: ودقتر الإشتراكات وملفات الشعب والفروع وجميعها محفوظة لدى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى وقد سمح لنا مشكوراً بالإطلاع عليها.



أما عدد الأعضاء في كل لجنة من تلك اللجان فقد كان يتراوح بين عشرة أعضاء وثمانين عضواً. وليست هناك قوائم ثابتة تمدنا بعدد الأعضاء في كل سنة اللهم إلا ما نستخلصه من "سجل المجاهدين والفلاحين" الذي يبين أن عدد الأعضاء المنتميين إلى الحزب في عام 1939 بلغ 471 عضواً وفي عام 1951 بلغ عددهم 1403 أعضاء.

ومهما يكن الأمر فقد كانت العناصر ذات الفعالية في لجان القرى تتمثل في الموظفين والطلبة وبعض الأعيان ممن يندرجون ضمن أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة بالإضافة إلى المزارعين من صغار الملاك أما الفروع التي كانت في المدن فكانت العناصر الفعالة فيها تتمثل في المثقفين الشبان وبصفة خاصة المحامين والمدرسين والموظفين والطلبة وكانوا هم الفئة التي يعتمد عليها الحزب في تأسيس الفروع ويبدو ذلك واضحاً من رسالة كتبها عبد المنعم عفيفي سكرتير عام الحزب إلى شخص يدعى إسماعيل الشعار بقوص مركز الأقصر يدعو فيه إلى تأليف فرع للحزب "يكون أعضاؤه من الشباب المثقف الذي يستطيع أن يقوم بما يطلب إليه في سبيل نشر دعوة الحزب"<sup>27</sup> وإلى جانب هؤلاء إشتملت فروع المدن على بعض الحرفيين والمزارعين ولكنهم يأتون في المرتبة الثانية بعد المثقفين.

ولم تكن فروع الحزب ولجانه بالأقاليم على درجة كبيرة من النشاط ولعل ذلك يرجع إلى عزوف العصبية القوية في الريف وخاصة كبار الملاك عن تأييده بل أن دعوة الحزب لقيت عزوفاً من الفلاحين أنفسهم فيذكر رئيس شعبة البربا مركز أبو تيج أن "الفلاحين عندنا جميعهم ناقلين على جميع الأحزاب السياسة ويعتقدوا بأنهم لم ينشئوا هذه الأحزاب إلا لخدمة مصالحهم الخاصة والإرتقاء إلى منصة الحكم عن طريق الفلاح وعندما يصلون إلى مآربهم ينسون هذا المسكين"<sup>28</sup> كما أن تعديل الحزب لإسمه إلى "حزب الفلاح الإشتراكي" خلق صعوبة أخرى أمام نشر دعوته في الريف فقد بادر خصوم الحزب إلى رمي رجاله بالإلحاد والشيوعية بصورة دفعت فرع الحزب بأسبوط إلى المطالبة بالعودة إلى التسمية الأولى للحزب وهي "حزب الفلاح" كما لاقى رجال الحزب بالصعوبات أيضاً صعوبات جمة في نشر الدعوة بسبب ما ورد في برنامجه من المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية لدرجة أن فرع أسبوط طالب المركز الرئيسي للحزب<sup>29</sup> بغض النظر عن ذلك المبطلتاً .

ولكن هذه الصعوبات لم تحل بين بعض لجان الحزب وبين التعبير عن مطالب الفلاحين والمناداة بمحل مشاكلهم ولكن أعضاء تلك اللجان كانوا يقدمون تلك المطالب بصفتهم الشخصية لا الحزبية ويبدو أن الدافع لذلك خشية قادة الحزب من الإصطدام بالسلطات: ومن الأمثلة على ذلك لجنة السماحية الكبرى مركز بلقاس التي رفعت مطالب الفلاحين إلى الديوان الملكي<sup>30</sup> لوضع حد لمظالم عائلة البدرأوى عاشور الذين إشتروا معظم زمام القرية الذي كان يملكه بعض الأجانب، وراحت أسرة البدرأوى عاشور تسوم الفلاحين سوء العذاب ويمولون عليهم شروطاً مجحفة للزراعة ونازعوا الفلاحين ملكية بيوتهم وإستخدموا رجال الإدارة لإيقاف بدء ماكان يبينه الفلاحون منها.

على أن لجنة طوخ القراموص - شرقية<sup>31</sup> كانت أنشط اللجان في تبنى مطالب الفلاحين إذ أن تلك القرية كانت ضمن تقنيش الملك فاروق بأبو كبير وبستانجر الفلاحون الأرض بإيجار عيني مقابل تقديم قدر معين من المحصول للتقنيش مما كان مجحفاً بالفلاحين وخاصة في السنوات التي يتعرض فيها المحصول للخطر نتيجة سوء الأحوال الجوية أو تعرضه للآفات الزراعية كما أن المساحة المؤجرة للفلاحين كانت تقدر على أساس الفدان 20 قيراطاً وليس 24 قيراطاً هذا بالإضافة إلى بعض الإلتزامات المالية المرهقة كالإزام الفلاح بتحمل مصاريف الحراسة وثن الآلات الزراعية بل ومصاريف إدارة التقنيش وضيافة موظفيه ورفع الفلاحون عدة عرائض إلى الخاصة الملكية طالبين رفع تلك المظالم ولكنهم لم يلقوا إجابة شافية سوى بعض الوعود التي لم تنفذ لذلك وجهوا إلى الخاصة الملكية إداراً على يد محضر (17 فبراير 1951) ضمنوه مطالبهم وطلبوا رفع الجور عن كواهلهم وقد عقدت بسراى عابدين جلسات بين ناظر الخاصة الملكية وممثلي الفلاحين (وكانوا أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية) تلقوا في ختامها وعوداً بحل مشاكلهم ولبثوا يترقبون تنفيذ تلك الوعود وحين أدركوا أن الخاصة الملكية لا تنوى حل تلك المشاكل وجهوا إليها إنذاراً ثانياً (29 أغسطس 1951) هددوا فيه بإخلاء الأرض والإمتناع عن زراعتها بعد إنتهاء السنة ما لم تلغ عقود الإيجار العيني وتبرم بدلا منها عقود بإيجار نقدي وترفع سائر المظالم عن الفلاحين. أي أن الفلاحين هددوا بإضراب عن الزراعة وهو أمر يخرج عن حدود طاقتهم لأنه لم تكن لهم نقابات منظمة كنقابات العمال تنظم الإضراب وتقدم المعونات المادية للمضربين طوال فترة الإضراب ولأن ما طبع عليه الفلاح المصري من إرتباط بالأرض يجعل تركه لقرية بشكل جماعي أمراً مستبعداً. على أن التهديد بالإمتناع عن الزراعة في حد ذاته ظاهرة جديرة بالإهتمام لدلالاتها على مقدرة أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية على توحيد صفوف الفلاحين حول قرار خطير كهذا ولكن نتيجة هذا النزاع أسفرت عن إعتراف الخاصة الملكية بملكية الفلاحين للآلات الزراعية وأدوات الري وعدم تحميلهم مصاريف ضيافة موظفي التقنيش أما نظام الإيجار - وهو أساس النزاع - فقد بقي على ماكان عليه.

<sup>27</sup> ملف الأقصر - شعبة قوص: رسالة مؤرخة في 19/4/1947.

<sup>28</sup> ملف البربا - أبو تيج: رسالة من محمد سيد حسين إلى أحمد كامل قطب 9/3/1939.

<sup>29</sup> ملف أسبوط من كمال أدهم رئيس الفرع إلى أحمد كامل قطب في 18/2/1946.

<sup>30</sup> ملف بلقاس - شعبة السماحية الكبرى: صورة عريضة مطبوعة بدون تاريخ وعليها إشارة تقييد إلى أنها ترجع إلى عام

1948.

<sup>31</sup> وإليها ينتمي مؤسس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب المحامي.

ولكن المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها الفلاحون أخذت تزداد قاصماً كما أن سخط الفلاحين على مظالم الإقطاع بلغ ذروته في تلك الفترة متمثلاً في إنتفاضات الفلاحين في تفتيش الأمير محمد على بكفور نجم ومزارع عائلة البدرأوى في بهوت. وإنتهز قادة الحزب تلك الظروف فأخذوا يطوفون القرى ويدعون إلى عقد "مؤتمر الفلاحين" وحدد يوم 16 سبتمبر 1951 لعقد المؤتمر واختيرت حديقة الأزبكية مكأً له وكان من المقرر أن يدور البحث حول المطالب الآتية<sup>32</sup>:

- 1- تخفيض إيجارات الأقطان والمحصول (الإيجار العيني) بنسبة 40% وتحديد الإيجارات وإلغاء المحصول.
- 2- عدم إخلاء المستأجر من الأقطان ما دام مسدداً للإيجار.
- 3- رفع أجره الفلاح "العامل الزراعي" إلى 20 قرشاً يوماً كحد أدنى.
- 4- الشكوى من سوء توزيع مياه الري ومن الدودة مما أتلّف الزراعة.
- 5- رفع سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتسعييره.
- 6- توزيع الذرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز لهم.
- 7- عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة وجعلها تصاعدياً فيما زاد على ذلك بنسبة جيدة.
- 8- تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للإستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فداناً.
- 9- الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الصحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمسكن الصحية والضمان الإجتماعي... الخ.
- 10- الاحتجاج الصارخ على الإعتداءات والمظالم التي وقعت أخيراً على الفلاحين في حوادث كفور نجم وبهوت.

ولكن الحكومة حالت دون عقد المؤتمر بمنع قادة حزب الفلاح من إستكمال الطواف بالقرى وإعتقال رئيس الحزب.. مما يلفت النظر في المطالب التي كان من المقرر عرضها على المؤتمر إشتغالها على مبدأ تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وهو خطوة تقدمية في مفهوم الحزب لتحديد الملكية التي كان برنامج الحزب الذي أعلن في 1945 قد تركها دون تحديد وقد تدعم هذا المبدأ في البرنامج الذي قدمه الحزب إلى وزارة الداخلية في ديسمبر 1952 بعد صدور القرار الخاص بتسجيل الأحزاب السياسية<sup>33</sup> فقد نص فيه على تحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وبضرورة تأمين قناة السويس والتوسع في تأمين أدوات الإنتاج مع إحترام الملكية الفردية.

وفي تقديرنا أن إتجاه الحزب إلى الأخذ بمبدأ القضاء على سيطرة رأس المال بشتى إستثماراته سواء في الزراعة أو الصناعة يعنى إدارته ضرورة الأخذ بالحل الإشتراكي كعلاج لمشاكل المجتمع المصري وهي النتيجة التي وصل إليها الحزب بعد أربعة عشر عاماً من تأسيسه.

ولما كانت وسيلة الحزب لتحقيق أغراضه هي النضال البرلماني من أجل إستصدار تشريعات تؤدي إلى تحقيق التغيير المنشود تدريجاً: فقد حرص الحزب على خوض غمار المعارك الإنتخابية سعياً لكسب مقاعد داخل مجلس النواب وكانت إنتخابات مارس 1942 التي أجرتها حكومة الوفد في ظل الأحكام العرفية وظروف الحرب— هي أولى المعارك الإنتخابية التي ساهم فيها الحزب بنصيب فرشح عدداً من قاداته غير أن أحداً من مرشحيه لم ينجح في تلك الإنتخابات.

وحين أقيمت حكومة الوفد (أكتوبر 1944) وشكل أحمد ماهر باشا وزارة إنتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني: أقدمت تلك الوزارة على حل مجلس النواب الوفدي وإجراء إنتخابات جديدة في يناير 1945 وإتفقت الأحزاب المشتركة في الحكم على تقسيم الدوائر الإنتخابية فيما بينها وقاطع الوفد تلك الإنتخابات<sup>34</sup>.

ووسط هذه الظروف قرر حزب الفلاح أن يخوض تلك المعركة الإنتخابية ورأى أن يكون ضمن مرشحيه أحد الفلاحين من صغار الملاك ووقع الإختيار على الشيخ عبد اللطيف يوسف سلامه عضو لجنة الحزب بقرية كفر منصور مركز طوخ قليوبية فرشحه عن دائرة جزيرة الاعجام التي تقع بها بلدته. وأعلن الحزب أن "القصد من تشريح فلاح أن يكون رمزاً للفلاحين في مجلس النواب بعد أن نفذ صبره في رجاء الخير من الآخرين"<sup>35</sup>. لذلك لقيت حملة الإكتتاب التي قادها أعضاء الحزب بطوخ قليوبية لتجميع تأمين التشريح من الأهالي (وقدره 150 جنيهاً) نجاحاً كبيراً.

وأقبل الفلاحون على تأييد هذا المرشح والدعاية له مما دفع خصومه إلى بث الدعاية ضده وإرتكزت تلك الدعاية على أساس أن المرشح الفلاح لن يبلغ من الكفاية والمركز الإجتماعي ما يؤهله لتمثيل الدائرة كالمترشحين الآخرين من البكوات والباشوات وأن المرشح السعدي هو الذي سينجح لأن الحكومة تسانده وأن من ينتخب غيره سيكون حساباً عسيراً، هذا بالإضافة إلى مساندة العصبية والعمد للمترشحين الآخرين وخاصة مرشح الحكومة وكان لهذه الدعاية أثرها على الناخبين مما جعل أعضاء لجنة الحزب بطوخ يطلبون من قيادة الحزب في إجتماع عقده بالقاهرة (27 ديسمبر 1944)<sup>36</sup>

<sup>32</sup> منشور مطبوع بعنوان "مطالب الفلاحين" في شكل خطاب موجه إلى عمد القرى كدعوة للمؤتمر.

<sup>33</sup> نص ذلك القرار على ضرورة تقديم الهيئات السياسية بطلبات التسجيل إلى وزارة الداخلية مرفقاً بها نسخة من برامجها على أن يوضح بها مصادر تمويلها: وذلك حتى يسمح لها بمزاولة نشاطها.

<sup>34</sup> محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، دار الكاتب العربي القاهرة 1967 ص 415 وما بعدها.

<sup>35</sup> ملف الإنتخابات رسالة من أحمد كامل قطب إلى رئيس تحرير الأهرام 1944/12/3.

<sup>36</sup> المرجع السابق تقرير من إبراهيم فهمي عضو لجنة طوخ عن دائرة جزيرة الاعجام الإنتخابية بدون تاريخ.

أن توفد واحدا من أعضاء مجلس الإدارة كل يوم بالتناوب لتنشيط الدعاية لمرشح الحزب ووافقوا على ذلك غير أن أحدا منهم لم ينفذ ذلك القرار مما جعل المرشح نفسه يتأثر بدعاية خصومه ويخشى بطش الحكومة فينصرف عن رجال الحزب الذين أيدوه<sup>37</sup>. وربما كان إحساس قادة الحزب بتصميم الحكومة على إنجاح مرشحها هو الذى دفعهم إلى التخلي عن مرشحهم فى اللحظة الحاسمة وإن كنا نعتقد أنه كان بإستطاعتهم أن يستغلوا تلك المعركة الإنتخابية لخلق تربة صالحة لنشر مبادئ الحزب -على أقل تقدير- لو خاضوا تلك المعركة حتى النهاية.

وقد أسفرت تلك الإنتخابات عن سقوط جميع مرشحي الحزب فى الدوائر الأخرى بما فيهم رئيس الحزب نفسه. ولكن هذه النتيجة لم تثق قادة الحزب عن الإشتراك فى معركة الانتخابات التالية.

فحين شكل حسين سرى باشا وزارة إئتلافية (يوليو 1949) وأصبح من المقرر أن تجرى تلك الوزارة الإنتخابية التى توقع الكثيرون -وخاصة الأحزاب التى لم تكن مشتركة فى الحكم- أن تأتى فى صالح مرشحي الأحزاب الثلاثة المؤتلفة (الوفد - الأحرار الدستوريون - السعديون) أصدر حزب الفلاح الإشتراكي بيانا سجل فيه إعتراضه على تقسيم الدوائر بين الأحزاب المشتركة فى الحكم وطالب رئيس الوزارة أن يخص الأحزاب التى لم تشارك فى الوزارة بنصيب من تلك الدوائر كما طالب بتأليف جبهة من الأحزاب غير المشتركة فى الوزارة لمعارضة قرار الحكومة الخاص بإعادة تقسيم الدوائر الإنتخابية ونادى بضرورة قيام وزارة محايدة لتقوم بإجراء الإنتخابات<sup>38</sup>.

ثم حدث أن إستقالت الوزارة الإئتلافية وأعاد حسين سرى باشا تشكيل وزارة محايدة من جديد ولم يكن ذلك إستجابة لرغبة الأحزاب الصغيرة التى عارضت وزارة الائتلاف بقدر ماكان استجابة من القصر للإنجليز الذين رأوا أن يدخلوا فى مفاوضات حول القضية الوطنية مع وزارة وفدية بعدما فشلت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الأحزاب الأخرى<sup>39</sup>.

وقد أجرت الوزارة المحايدة الإنتخابات (ديسمبر 1949) وخاض حزب الفلاح الإشتراكي غمارها فرشح أحمد كامل قطب نفسه عن دائرة أبى كبير شرقية وقد حرص فى منشوراته الإنتخابية على أن لا يستخدم عبارة الإشتراكي فقدم نفسه لناخبيه على أنه مرشح "حزب الفلاح" ولم يشأ أن يعرض للبرنامج الإقتصادي للحزب وإكتفى بالتركيز على ما بذله من جهود فى القضية الوطنية ويبدو أنه كان يحاول الإستفادة من دروس المعارك الإنتخابية السابقة فلم يشأ أن يثير معارضة كبار الملاك له فى دائرته الإنتخابية ورغم ذلك فقد جاءت نتيجة الإنتخابات مخيبة لآمال الحزب فلم ينجح رئيسه فى الفوز بمقعد له فى البرلمان.

ولعل فشل الحزب فى تحقيق أمله فى الوصول إلى مقاعد البرلمان يرجع إلى عدم إستناده إلى العصبية الريفية القوية التى كانت تتحكم فى سير المعارك الإنتخابية وتوجهها لمصلحتها بقدر ما يرجع إلى عدم إنتشار الوعي بين صفوف الفلاحين الذين كانوا لا يملكون فكاً من سطوة عمد القرى وأعيانها الذين كانوا يوجهون أصواتهم لمصلحة من يشاءون. هذا بالإضافة إلى تدخل السلطات الإدارية لتزييف الإنتخابات تلك الآفة الخطيرة التى عانت منها الحياة السياسية فى مصر منذ دأب القصر على العبث بالدستور.

وكان حزب الفلاح -شأنه فى ذلك شأن الأحزاب الصغيرة- يحتاج إلى أن يلتزم عضداً بين الهيئات السياسية الأخرى ومن هذا المنطلق كانت مبادرة الحزب إلى إعلان تأييده<sup>40</sup> لعلى ماهر باشا وإستجابته لدعوته التى وجهها فى 1945 إلى الأحزاب والهيئات والسياسية والسياسيين المستقلين فى شكل جبهة وطنية تحمل اسم "جبهة مصر" تلنف حول برنامج سياسى إصلاحى محدد.

وترجع صلة حزب الفلاح بعلى ماهر إلى عام 1939 فربطت الصداقة بين أحمد كامل قطب وبين على ماهر منذ حادث إضراب أحمد كامل قطب عن الطعام. وحين تولى على ماهر رئاسة الوزارة (18 أغسطس 1939 - 27 يونيو 1940) إعتد على تأييد فرق القمصان الخضراء التى نظمتها جماعة مصر الفتاة. كما إعتد على تأييد "فرق الشباب" التى شكلها حزب الفلاح فى ربيع 1940 لتتولى الدعاية فى الريف والعمل على حشد الجماهير حول الوزارة.

وحين إعتقل على ماهر فى 1942 كان حزب الفلاح فى مقدمة الأحزاب السياسية التى طالبت بالإفراج عنه ولذلك لم يكن من الغريب أن يسارع الحزب بالإنضمام إلى "جبهة مصر" عندما أعلن على ماهر تأسيسها.

ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاء للجبهة فكتبوا إلى لجان الحزب وفروعه فى الريف بنشر الدعوة بين صفوف الفلاحين لتأييد الجبهة كما إهتم رئيس الحزب بيت الدعاية للجبهة وسط زملاءه المحاميين بصفة خاصة لمحاولة تجنيدهم كدعاء للجبهة. وقد إستمر حزب الفلاح فى عضويته للجبهة حتى 1942.

<sup>37</sup> المصدر السابق صورة لنص البيان تقع فى أربعة صفحات (حجم الفولوسكاب) بدون تاريخ.

<sup>38</sup> محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ج - 2 القاهرة 1953 ص 349.

<sup>39</sup> محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ج - 2 القاهرة 1953 ص 349.

<sup>40</sup> ملف جبهة مصر: من أحمد كامل قطب إلى على ماهر باشا فى 15/11/1945.

كذلك إشتراك حزب الفلاح في تحالف مع حزب العمال المصرى والحزب النسائى الوطنى<sup>41</sup>. عقد في 31 مارس 1946 وأعلن المتحالفون أن غرضهم من ذلك ضرب المثل للأحزاب المتنازعة في ضرورة توحيد الصفوف من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على "الجوع والجهل والمرض" في شعب وادى النيل والعمل على تحقيق الجلاء السياسى والإقتصادى والعسكرى عن البلاد<sup>42</sup>.

ثم ما لبث أن إنفرد عقد التحالف بعد فترة وجيزة من إبرامه، فقد دب النزاع بين رئيسة الحزب النسائى وسكرتيرته حول من تتولى الكلام باسم الحزب ورئاسة الجلسة المشتركة حين تحل دورة الحزب النسائى فى الرئاسة وأدى هذا النزاع إلى انسحاب الحزب النسائى من التحالف (مايو 1946)<sup>43</sup> وتبعه حزب الفلاح الإشتراكى الذى أيد فريقا من العمال إنشقوا عن حزب العمال المصرى وكونوا حزبا مستقلا بنفس الإسم، وبتأييد حزب الفلاح لهؤلاء المنشقين إنتهى ذلك التحالف الذى لم ينجح إلا فى ضرب المثل بإستحالة توحيد صفوف الأحزاب السياسية المصرية حول برنامج معين لفترة طويلة من الزمن.

وبالإضافة إلى ذلك، وثق حزب الفلاح الإشتراكى علاقاته مع حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين، فكان قادة تلك الهيئات يتبادلون الزيارات والتشاور حول المسائل السياسية فى المناسبات الهامة ويشاركون فى إحتفلات بعضهم البعض. ومن ثم فإن حزب الفلاح الإشتراكى كان مرتبطا بهيئات عرفت بإتجاهاتها الفاشية.

ومنذ 1947 أخذ حزب الفلاح يوطد صلاته بالكتلة الوفدية وبالوفد المصرى وإن كانت علاقاته بالأخير يشوبها الفتور وخاصة خلال المعارك الإنتخابية وأثناء وجود الوفد فى الحكم.

\*\*\*

وتعددت مواقف حزب الفلاح الإشتراكى بالنسبة للقضية الوطنية، فإشتراك فى الحركة التى قامت عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية للمطالبة بإعادة النظر فى العلاقات بين مصر وبريطانيا، فقدم مذكرة فى 19 سبتمبر سنة 1945 إلى السفير البريطانى أشار فيها إلى ما بذلته مصر من تضحيات وما قدمته من مساعدات للحلفاء من أجل تحقيق النصر فى الحرب مطالباً بضرورة صدور تصريح رسمى من بريطانيا تحدد فيه موعد الجلاء وموعد بدء المفاوضات لإرساء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة. وقدم مذكرة أخرى بهذا المعنى للسفارة البريطانية فى ذكرى عيد الجهاد (13 نوفمبر 1945)<sup>44</sup>.

والتزم الحزب جانب الصمت بالنسبة لتطورات القضية الوطنية التى تلت ذلك التاريخ. فلم يحدد موقفه فى مفاوضات صدقى - بيغن (1947) ويمكن إرجاع ذلك إلى إرتباطه بجهة مصر التى كانت تؤيد حكومة إسماعيل صدقى وتوافق على خطتها السياسية.

وحيثما استأنف النقراشى المفاوضات مع الإنجليز فى عام 1947 وأصبح واضحاً أن تلك المفاوضات تسير فى طريق مسدود وظهر إتجاه يرمى إلى عرض القضية على مجلس الأمن، بدأ حزب الفلاح ينشط للعمل فى هذا المجال فسافر رئيسه إلى السودان فى مايو 1947 فى محاولة للتوفيق بين الأحزاب السودانية التى تدعو للوحدة مع مصر وتلك التى تدعو إلى إستقلال السودان، وأخذ يعقد الإجتماعات ويخطب داخلاً إلى وحدة وادى النيل ونبد الخلافات، ولكن السلطات الإنجليزية فى السودان ألقت القبض عليه وقدمته للمحاكمة ثم قامت بإبعاده عن السودان.

وبعد عودة قطب من السودان كان قد تقرر عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة، فأعلن الحزب عن فتح باب الإكتتاب لجمع نفقات سفر قطب إلى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية أثناء عرضها على مجلس الأمن. فسافر بالفعل فى أغسطس، كما سافر فى نفس الوقت مصطفى مؤمن ممثلاً للإخوان المسلمين، وأحمد حسين ممثلاً لحزب مصر الفتاة لنفس الغرض.

وتمثل الأسلوب الدعائى الذى إتبعه ممثل حزب الفلاح وممثل الإخوان المسلمين فيما أثاره من صخب ومقاطعة لمناقشات الجمعية العمومية أثناء إنعقاد الجلسات - من شرفة النظارة - بالخطابة والمطالبة بحرية وادى النيل. وهو أسلوب أثار سخط الأعضاء وأدى إلى إخراج الوفد المصرى الذى كان يرأسه رئيس الوزارة (محمود فهمى النقراشى) حتى أن الأخير

<sup>41</sup> تأسس حزب العمال المصرى فى 1931 ثم أوقف نشاطه بعد أسبوعين من تاسيسه وعاد إلى إستئناف نشاطه فى سنة 1944 وكان زعيمه عباس حليم معروفا بميوله النازية (إنظر / رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر، ص 209) أما الحزب النسائى الوطنى فقد أسسته بعض سيدات المجتمع المشتغلات بالخدمة الإجتماعية فى غضون عام 1945 بقصد المطالبة بتحقيق العدالة الإجتماعية وبحقوق المرأة السياسة وتولت رئاستها السيدة / فاطمة نعمت راشد (إنظر / منيرة حسنى، أيام فى الهيئات النسائية، القاهرة 1955 ص 19).

<sup>42</sup> وثائق الحزب، بيان مطبوع بعنوان "بيان هيئة تحالف حزب العمال المصرى وحزب الفلاح المصرى والحزب النسائى".

<sup>43</sup> منيرة حسنى، المرجع السابق ص 32.

<sup>44</sup> ملف الإحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب، خطبة أحمد كامل قطب 1941/12/18.

تشاجر مع أحمد قطب في ردهات المجلس وتبادل معه الشتائم على مرأى من وفود الدول كما أدى إلى إستياء رجال الأمم المتحدة أنفسهم حتى أن ستونمان مساعد السكرتير العام قال لهما "أنتما تتصرفان تصرف الأطفال ولا تكسبان شيئاً يفيد القضية"<sup>45</sup>.

كما وزع أحمد كامل قطب على مندوبي الصحافة وأعضاء الوفد نص المذكرة التي قدمها لرئيس مجلس الأمن والتي طالب فيها بجلاء الإنجليز عن وادي النيل وهدد بأن الشعب المصري سوف يعمل على تهديد السلام العالمي فيما إذا لم تتحقق رغبته في الحرية والإستقلال ووحدة أرضى وادي النيل<sup>46</sup>.

ونظم قطب مظاهرة بالإشتراك مع مصطفى مؤمن (28 أغسطس) ضمت بعض العمال الأمريكيين العاطلين وبعض العرب. وحاول المتظاهرون إقتحام مقر مجلس الأمن هاتفين بسقوط الإستعمار مطالبين بجلاء الإنجليز "النازيين الجدد" عن مصر والسودان<sup>47</sup>.

كذلك نظم قطب ومؤمن مظاهرة داخل إحدى دور السينما بنيويورك ضد فيلم دعائي عن السودان يخدم وجهة النظر البريطانية، فخطبا في المتفرجين وألقوا عليهم منشورا يحمل ردا على ما جاء بالفيلم<sup>48</sup>.

لقد حققت الطريقة التي إتبعها ممثل حزب الفلاح للدعاية للقضية الوطنية لفت الأنظار إلى شخصه لا إلى القضية الوطنية. وإن كانت قد أثارت إهتمام بعض الصحف الأمريكية فذلك لأنها المرة الأولى التي يحدث فيها مقاطعة أثناء إنعقاد جلسات مجلس الأمن.

ومهما يكن الأمر فقد إستقر رأى مجلس الأمن على إبقاء القضية معلقة ودعوة الطرفين المعنيين إلى إعادة فتح باب المفاوضات بينهما. مع بقاء القضية معلقة أمام المجلس يعيد النظر فيها في حالة طلب أحد الطرفين.

على أن النتيجة التي إنتهت إليها تجربة عرض القضية على مجلس الأمن جعلت حزب الفلاح يعيد النظر في الأسلوب التي إتبعته مصر في المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فرأى أن سبب ما منيت به البلاد من فشل يرجع إلى إتمادها على الدول الإستعمارية وحدها. فماذا إذا جربت الإستعانة بالدول الإشتراكية.

ومن هذا المنطلق قدم قطب مذكرة<sup>49</sup> إلى السفارة السوفيتية بالقاهرة في 20 فبراير سنة 1948 طالباً السماح له بالسفر إلى الإتحاد السوفيتي لدراسة أساليب الحياة الإجتماعية هناك لمدة ثلاثة شهور. وكان قد سبق ذلك بإعلان إعتزاه السفر إلى الإتحاد السوفيتي للسعي في توثيق العلاقات بين مصر وروسيا سياسيا وتجاريا لضمان التخلص من الإرتباط بعجلة الإستعمار، وأن مصر لو إتجهت إلى الدول الإشتراكية فلا بد أن تتبعها بقية الشعوب العربية وبذلك يتعرض أمن الاستعمار للخطر.

ورغم أنه كان المشكوك فيه أن تؤدي هذه الفكرة إلى نتيجة إيجابية فيما إذا سافر قطب إلى روسيا. فإن الحكومة سارعت بإصدار أمر يقضى بمنعه من مغادرة البلاد إلى أي جهة من الجهات. ولم يفكر الحزب في معاودة الإتصال بالسوفيت مرة أخرى.

وحين قامت حكومة السودان بإنشاء جمعية تشريعية بالسودان، وتصدت للمظاهرات التي قامت للإحتجاج على هذا العمل وإعتقلت أعضاء مؤتمر الخريجين العام بالسودان. أرسل إسماعيل الأزهرى -رئيس المؤتمر- برقية إحتجاج إلى جميع الأحزاب السياسية في مصر يصف فيها الموقف في السودان ويطالب كلا من تلك الأحزاب بالقيام بعمل إيجابي لإيقاف ما يعاناهم الوحويون من إرهاب.

وإستجاب حزب الفلاح الإشتراكي لهذا النداء. فشكل وفدا من أربعة من أعضاء مجلس إدارته توجهوا إلى دار السفارة البريطانية بالقاهرة وقدموا إحتجاجا على ما تقوم به السلطات البريطانية في السودان ثم صمموا على إحتلال دار السفارة حتى تجاب طلباتهم. ولما لم تجد محاولات رجال السفارة لإقناعهم بمغادرتهم استدعت السفارة البوليس المصري فقام بإجلائهم عن السفارة وأجرت النيابة تحقيقا معهم ثم أطلقت سراحهم<sup>50</sup>.

<sup>45</sup> The New York Herald Tribune, 27-8-1947.

<sup>46</sup> نص المذكرة باللغة الإنجليزية بتاريخ 1947/8/2.

<sup>47</sup> الأهرام 1947/8/2.

<sup>48</sup> مصطفى مؤمن - صوت مصر. دار الكتاب العربي. القاهرة 1951، ص 321 - 324.

<sup>49</sup> وثائق الحزب: نص المذكرة باللغة الإنجليزية. وقد تضمنت المذكرة معلومات عن الإتجاه السياسي ونبذة تاريخية عنه وزعمت المذكرة أن للحزب فروع ولجان في ألف قرية مصرية وهي تشكل 50% من القرى المصرية.

<sup>50</sup> وثائق الحزب، بيان مطبوع عن حادث السفارة مرفق به نص المذكرة التي قدمت إلى السفارة في 1948/11/29.

على أثر قيام ثورة 23 يوليو 1952 بادر حزب الفلاح الإشتراكي بتأييدها وقدم مذكرة إلى اللواء محمد نجيب (في أول أغسطس) حذر فيها رجال الثورة من الأعياب السياسية الإستعمارية التي لا تنتظر إلى حركة الجيش بعين الإرتياح كما حذرهم من السياسة الحزبية الرجعية التي مكنت الإستعمار والطغاة من البلاد<sup>51</sup>.

وفي اليوم التالي قدم الحزب مذكرة إلى على ماهر رئيس الوزراء عرض فيها المطالب الآتية<sup>52</sup>:

1. وضع دستور جديد للبلاد عن طريق تأليف جمعية وطنية تأسيسية من جميع عناصر الأمة وطوائفها.
2. حل جميع الأحزاب السياسية وإعادة تأسيسها من جديد على أسس وبرامج واضحة.
3. إستمرار الحكم العسكري حتى يتم وضع الدستور.
4. المبادرة بالقيام بالإصلاحات الإقتصادية العاجلة بتحديد الملكية وتحفيض الإيجارات وتقريب الفوراق بين الطبقات والقضاء على إمتيازات الرأسمالية والأرستقراطية ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة وتوفير المساكن الشعبية.
5. تحقيق المطالب الوطنية بأن تقوم العلاقات بيننا وبين بريطانيا على أساس القواعد الدولية العامة وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة.

كذلك توجه وفد من أعضاء الحزب (13 أغسطس) إلى قيادة الجيش وقدم مذكرة طالب فيها بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وتأميم ما يزيد على هذا القدر وتخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة 40% وإلغاء الإيجار العيني وعدم إخلاء المستأجرين الأطلين<sup>53</sup>.

وبعد صدور بيان رئيس الوزراء الخاص بالمباحثات التي دارت بين الحكومة وكبار الملاك بشأن تحديد الملكية الزراعية، أصدر حزب الفلاح بياناً أعلن فيه ضرورة تحديد الملكية بخمسين فداناً مع التصرف في الزيادة عن طريق تكوين جمعيات تعاونية أو مزارع جماعية لإدارتها على أساس إشتراكي على أن تكون الأرض ملكاً للدولة. مع ضرورة إصدار قانون بتحديد الحد الأقصى لإيجار الأراضي الزراعية<sup>54</sup>.

ويلاحظ أن موقف الحزب من الثورة كان موقف التأييد المطلق. وأن الأفكار التي طرحها لحل المشكلة الزراعية كانت أفكاراً تقدمية. وإن كان إتخاذ رجال الحزب موقف الناصح الأمين لرجال الثورة وطعنهم في الأحزاب السياسية الأخرى رغم معرفوا به من الحرص على كسب ود جميع الأحزاب قبل الثورة يجعلنا نشك في أن الدافع وراء هذا الموقف من جانب رجال حزب الفلاح هو ما كنوا يأملون فيه من إتاحة الفرصة لهم في ظل العهد الجديد- لتوسيع نشاطهم السياسي على حساب الأحزاب الأخرى.

لقد كان حزب الفلاح الإشتراكي يمثل إتجاه فريق من المثقفين -الذين ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة- الذين يدعون إلى الترويج لدعوة إصلاحية هدفها تحقيق "العدالة الإجتماعية" لجماهير الفلاحين دون المساس بالنظام الإجتماعي الذي كان قائماً وقتئذ. ثم إتسعت آفاق رجال الحزب إلى الحد الذي جعلهم يؤمنون بالحل الإشتراكي كعلاج لتناقضات المجتمع المصري من منطلق راديكالي وليس من منطلق ماركسي. ولعل ذلك يفسر عدم إهتمام الحزب بتنظيم الفلاحين للقيام بنضال جماعي لتحقيق مطالبهم الإقتصادية. وحرص رجال الحزب على عدم الإصطدام بالسلطة ومهادنة الأحزاب الأخرى في الوقت الذي قامت فيه صلات قوية بينهم وبين شخصيات وأحزاب عرفت بميولها الفاشية. ورغم ذلك فقد ظل الحزب ملتزماً بخطه الأساسي من حركة إصلاح إجتماعي.

<sup>51</sup> الأهرام 1952/8/2.

<sup>52</sup> وثائق الحزب نص المذكرة.

<sup>53</sup> الأهرام 1952/8/13.

<sup>54</sup> المرجع السابق 1952/9/6.

## المصادر

- وثائق الحزب، وهي عبادر عن مجموعة أوراق وسجلات يحتفظ بها الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى.
- أحمد حسين، أزهار، قصة مصر فى الثلاثينيات، دار القلم القاهرة 1962.
- رءوف عباس، الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952، دار الكاتب العربى القاهرة 1968.
- محمد حسين هيكل – مذكرات فى السياسة المصرية، ج 2 القاهرة 1953.
- محمد زكى عبد القادر – أقدام على الطريق. دار الكاتب العربى – القاهرة 1967.
- مصطفى مؤمن – صوت مصر – دار الكتاب العربى – القاهرة 1951.
- منيرة حسنى – أيام فى الهيئات النسائية – القاهرة 1955.
- الهلال – أكتوبر 1964.
- العصور – أكتوبر 1929.
- الامام – يناير 1933.
- النضال – 1939.
- مصر – 1948.
- الأهرام – 1939- 1952.
- The New York Herald Tribune, August 1947